وهناك تقارير واسعة الانتشار عن تدهور الخدمات الاساسية في المدن. كالعيادات والمستشفيات والخدمات القضائية والمدارس. وهذا كله ترافقه حملة ثابتة تستهدف إثارة موجة من اللوم للسلطات البلدية، كسياسة محسوبة بغاية غرضها التشكيك في البقية الباقية من الثقة بالشرعية التمثيلية لهذه البلديات في خواطر الفلسطينيين. أضف إلى ذلك التعطيل الفعال للحياة العادية للفلسطينيين، والنتيجة لمجمل هذه السياسات والمخططات، جعل الحياة في المناطق المحتلة لا تطاق، مع ترك الخيار الوحيد المتبقي: الهجرة، وهو خيار يصبح في كثير من الحالات محتماً.

## الاستيلاء على الاراضي

السياسة الراهنة للاستيلاء على الأراضي ليست «موجهة باعتبارات أمنية»، بل محكومة بالهدف الصهيوني النهائي: «الارض بدون الشعب العربي». وهذه السياسة تطبق في الاراضي المحتلة، مثلما تطبق في داخل اسرائيل نفسها سواء بسواء. وان برنامج بيغن والليكود يتضمن خطة ثابتة لاقامة المستوطنات على الرغم من أحكام وشروط اتفاقيتي كامب ديفيد. هذا البرنامج لمصادرة أراضي الفلسطينيين الذي يجري تطبيقه بوتيرة هائلة يومياً، لا يقوم على أية اعتبارات أمنية، بل على تأمين الضم الكامل للضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى في نطاق «اسرائيل الكبرى». وان نطاق الرقعة التي جرى ويجري فيها النشاط الاستيطاني، جرى ويسمه بدقة بحيث يقوم بتطويق جميع المراكز السكانية العربية. والهدف واضح، وهو عزل التجمعات السكانية العربية بعضها عن البعض الآخر، مع المضي في تركيز كل الخدمات الاساسية في أيدي المستوطنات الاسرائيلية، بحيث تتحول التجمعات العربية في النهاية إلى مجموعة «غيتوات» معزولة. ونقدم في الملحق الرقم (٣) خريطة تبين الطوق الاستيطاني المرسوم ومواقع المستوطنات في هذا الطوق.

سياسة اغتصاب الأراضي هذه التي تطبق بلا هوادة ولا تمييز، ربما تصبح أشد فظاعة حين يتعلق الامر بأكثر القطاعات البشرية العربية هشاشة: البدو. فالقرارات العسكرية التي صدرت مؤخراً بغية تسهيل مصادرة مساحات واسعة من مضارب البدو في النقب، كانت تحت عنوان «سلام كامب ديفيد». وفي هذه البرهة بالذات تقوم الحكومة الاسرائيلية بتنظيم عملية للاستيلاء على ثلث مساحة الأراضي المأهولة من جانب البدو العرب في النقب، وبدون تعويض ملائم. فهناك زهاء ١١ مليون دونم تشكل المساحة الاجمالية لمنطقة النقب، لم يكن البدو يشغلون منها – حتى وقت قريب – سوى ربع مليون دونم. وعلى الرغم من المساحات الشاسعة من الاراضي المتاحة للحكومة الاسرائيلية لكي تنشىء فيها القواعد العسكرية والجوية نتيجة لانسحابها من سيناء، فانها لم تجد أمامها سوى الاستيلاء على زهاء ٨٠ ألف دونم من الاراضي التي يعيش فيها البدو.

## العمل واتحادات العمال

كان من نتائج تعطيل الحياة الفلسطينية منذ الاحتلال الاسرائيلي، تدفق حركة سكانية - كثيفة من الأرض والزراعة إلى المخيمات والمدن في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى. ولعل هذه الهجرة من الريف أقوى وأشد في قطاع غزة الذي هو أكثر المناطق الريفية كثافة سكانية في العالم. هذه الحركة السكانية نتج عنها نقص كبير في الاعمال في ناحية، ونقص موازٍ في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد المحلي في ناحية أخرى. ويتزايد باضطراد اعتماد الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى على اسرائيل لتوفير العديد من الأمور الضرورية. واسرائيل في المقابل «تتمتع» بواحد من أعلى معدلات التضخم في اقتصاديات العالم المعاصر، والمحصلة هبوط دراماتيكي في المداخيل الحقيقية للعرب. وعلى سبيل المثال فان أحد مسؤولي البلديات ذكر أن السعر الحالي للسكر الذي يشترونه لدار الايتام المحلية هو ٤٩٠٠ ليرة اسرائيلية للكيس الواحد، في حين لم يتجاوز ثمنه ٣٥ ليرة اسرائيلية فقط قبل ست سنوات.

هذا الوضع يستغله المحتلون الاسرائيليون أبشع استغلال، فيفيدون من هذا الخزان الجاهز للايدي العاملة الرخيصة، التي تفيض بها المدن والبلدات المختلفة في الاراضي المحتلة. وفي كل